25 -01- 1993
Library

صامد

شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتا مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
"جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين"

المدير العام / رئيس التحرير
أحمد أبو علاء

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني

سكرتير التحرير
فاروق وادي

هيئة التحرير

أحمد حمّاد
د. سمير أيوب
د. غانية ملحيس
وليد الجعفري
خليل السواحري
عيسى الشعيبي
ماهر الكرد

هيئة المستشارين

د. برهان الدجاني
د. سليمان عربيات
د. رمزي خوري
كمال حمدان
محمد زهدي النشاشيبي
حسين أبو النمل
د. عصام عاشور
د. فؤاد بسيسو
د. محمد الرميحي
د. يوسف شبل

المراسلات صامد الاقتصادي ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الاردن ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المحتويان

السنة السادسة ، العدد ٤٩ ، أيار/حزيران ١٩٨٤

- الافتتاحية ..... احمد ابو علاء ٤

محور العدد : دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة :

- كلمة .....
- استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة
الاطار العلمي والتطبيقي ..... د. فؤاد بسيسو ٩
- واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل ..... مصطفى خليل الكسواني ١٠
- محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال ..... حمادة فراعنه ٢٧
- مستقبل الصناعات الزراعية في المناطق المحتلة ..... د. هشام عورتاني ٣٧
- دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة ..... جمال سالم ٥٣
- برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل ٧٢
- مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ..... عمر الطاهر ٨٤
- نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل ..... المهندس رايق كامل ١٠٤
- الفراغ المصرفي وتحدي التنمية في الوطن المحتل ..... د. فؤاد بسيسو ٩٧
- حول ازمة البلديات في الارض المحتلة واثرها
على عملية دعم الصمود ..... المحامي مختار البعباع ١٠٨
- تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة لادارة التنمية
في الوطن المحتل ..... عمرو العمله ١١٦

- ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية
في الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ ..... ١٢٢

عرض :

- يوسف الصايغ «الاقتصاد العربي» ..... عبدالقادر احمد ١٣٦

تقارير :

- الاقتصاد الاسرائيلي في غرفة الانعاش الامريكية ..... فهد الفانك ١٤٦
- تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة اشهر ..... د. محمد الفرا ١٥٠
- التميز والبطالة مظاهر بارزة في معاناة
الطبقة العاملة الفلسطينية تحت الاحتلال ..... ح.ف ١٥٤
- التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي ..... أمل حماد ١٦٦

مؤتمرات :

- المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ..... م.ك ١٧١

الملف :

- تقييم التجربة : صامد ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (الفصل الثاني)
السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ ..... ماهر الكرد ١٧٤
- النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية
في لبنان (مؤسسة صامد) ـ (القسم الثاني) ١٧٨
- الميدالية الذهبية لـ «صامد» في معرض لايبزج الدولي ١٩١
- انجاز مرحلة جديدة من انشاء مصنع الادوات المنزلية الكهربائية ٢٠٥
- اخبار المؤسسة ٢٠٩

● الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
● المجلة غير ملزمة بإعادة المواد التي لا تنشر إلى أصحابها

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة

د. هشام عورتاني

شهدت المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تحولات جوهرية في ظروف العرض والطلب على المنتجات الزراعية ، كان اهمها حدوث تغيرات جذرية في المسالك التسويقية لمنتجات هذه المناطق وحدوث ارتفاع كبير في انتاجية فروع الانتاج الزراعي ، وبشكل خاص بالنسبة للخضار المروية . ولقد كانت اهم المتغيرات التي حدثت من النواحي التسويقية هي فتح الحدود امام دخول المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق المحلية دون اية قيود ، مما اسفر عن منافسة غير متكافئة مع المنتجين اليهود الذين يتمتعون بميزات تكنولوجية وتمويلية كثيرة ، بالاضافة الى الدعم المالي المباشر الذي تقدمه لهم السلطات المتخصصة عند حدوث كساد في الاسعار وتقلص في مستوي الاربحية .

ومن الناحية المقابلة ، فقد طرأ بعد الاحتلال الاسرائيلي تغير كبير في الاجراءات المتعلقة بدخول منتجات المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية من الاردن . وقد كان ابرز هذه التغيرات هو تنظيم عملية دخول المنتجات الزراعية بحيث لا يسمح بدخول اكثر من نصف الكميات المنتجة (ويعتقد بان ما يسمح بدخوله فعلا لا يزيد عن ربع الكمية الاجمالية في معظم الاحيان) . ولقد كان الاساس الذي بنيت عليه هذه السياسة هو الافتراض بان نصف الانتاج على الاقل يجب ان يستهلك محليا . لكن هذا التوجه في التفكير لم يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الهائلة التي حدثت في الانتاجية والتي بلغت اكثر من ٣٠٠٪ بالنسبة للبندورة و ٤٠٠٪ بالنسبة للخيار . كما لم تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار الحقيقة الواقعية التي سبق ذكرها وهي ان جزءاً كبيراً من الاستهلاك المحلي يرد في الاصل من مناطق انتاجية تقع داخل الخط الاخضر .

وعلى ضوء المعطيات السابقة ، فقد كان من المتوقع ان يحدث المحظور وان يقع منتجو المناطق المحتلة في ضائقة تسويقية خانقة ادت في السنوات الاخيرة الى خسائر باهظة تهدد بالقضاء على بعض اهم فروع الزراعة الفلسطينة التقليدية ، مثل الحمضيات والبندورة والعنب وزيت الزيتون والبطيخ .

وبالطبع فانه من الطبيعي ان يفكر المهتمون بمستقبل الزراعة في المناطق المحتلة بمحاولة تطوير بعض الصناعات الزراعية التي قد تستهلك جزءاً ملموساً من فائض الانتاج الزراعي الطازج ، خاصة وانه يلاحظ حدوث زيادة كبيرة في الطلب على الاغذية المصنعة ، سواء في المناطق المحتلة او في الدول العربية المجاورة . ومن هذا المنطلق فقد قام الباحث بمسح احصائي ودراسة بالعينة للمؤسسات العامة في التصنيع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بهدف معرفة الامكانيات المتاحة لتطوير

هذا القطاع الاقتصادي الهام ضمن المعطيات السياسية والاقتصادية الراهنة . ونظرا للارتباط الوثيق بين الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية فقد ارتأي الباحث ان تشمل هذه الدراسة على هذين النوعين من الصناعات . تحتوي هذه الورقة على ملخص للنتائج التي حصل عليها الباحث في الدراسة المذكورة اعلاه ، مع التركيز بشكل خاص علي الصناعات الزراعية .

عـدد المؤسسـات والعاملـين بهـا :

لقد تبين من هذا المسح بان عدد المؤسسات الصناعية الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة هو ٨٥٢ مؤسسة (الضفة ٧٣٠ ، قطاع غزة ١٢٢) . ويعمل في هذه المؤسسات ٦٨٤١ شخص بين عامل وموظف (حوالي ٥٪ من مجموع الايدى العاملة) . ويبين الجدول التالي توزيع هذه المؤسسات حسب القطاعات الصناعية :

	عدد المنشات	٪ من المجموع الكلي	عدد العاملين بها
معاصر الزيتون	٣١١	٣٦ر٥	٢٠٣٦
الافـــران	١٠٥	١٢ر٣	٤٦٢
محلات الحلويات الشرقية	٧٩	٩ر٣	٢٧١
السكاكر الشرقية	٦٥	٧ر٦	٣٢٧
معامل الصابون	٣٧	٤ر٤	٢٦٣
اخـــرى	٢٥٥	٢٩ر٩	٣٤٨٢
المجمـــوع	٨٥٢	١٠٠ر٠	٦٨٤١

تتميز الصناعات الزراعية والغذائية بقلة عدد العاملين وبارتفاع نسبة العمالة العائلية فيها . فقد تبين من الجداول التفصيلية لهذا المسح بان ٥٠٪ من المؤسسات العاملة في هذا القطاع تحتوي على خمسة عمال او اقل وبان ٤٢٪ منها تحتوي على ٦ـ١٠ عمال . اما المؤسسات التي تحتوي على ٣٠ عامل او اكثر فانها ١٧ مؤسسة فقط . كذلك فقد تبين من هذا المسح ان حصة العمالة العائلية تقدر بحوالي ٧٠٪ في المصانع التي تحتوي على خمسة عمال أو اقل وحوالي ٥٠٪ في المعامل التي تحتوي على ٦ـ١٠ عمال .

ولكن يجب التنبيه الى ان هناك قدرا كبير من التفاوت الموسمي في عمل الصناعات الزراعية والغذائية ، اما بسبب موسمية الطلب على منتجاتها (مثل المشروبات الغازية والبوظة) ، او بسبب توفر المواد الخام خلال فترات زمنية محدودة (مثل معاصر الزيتون ومحطات تعبئة الحمضيات) .

تتواجد بعض اشكال الصناعات الغذائية في جميع الالوية بسبب طبيعتها الاستهلاكية المحلية (مثل الافران) ، او لصعوبة نقل المنتجات بعيدا عن اماكن الانتاج (مثل محلات الحلويات) ، او لتوفر خامات محلية بكثرة (مثل معاصر الزيتون) ، ولكن يلاحظ وجود تركز واضح لهذا النوع من الصناعات في نابلس والتي تحتوى على ٢٦٪ من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية والغذائية الموجودة في الضفة والقطاع . فقد تبين ان نابلس تحتوي مثلا على ٣١ مصنع صابون و ٢٢ محل لصناعة الحلويات الشرقية و ٤٦ معمل لانتاج السكاكر و ٢٦ فرن لانتاج الخبز والكعك .

اما من حيث تاريخ التأسيس فقد تبين ان ٥٩٪ من المصانع الزراعية والغذائية في الضفة الغربية قد تم تأسيسها قبل الاحتلال الاسرائيلي ، في حين ان هذه النسبة بلغت ٥٠٪ في قطاع غزة .

منهجية العينة :

اجريت دراسة متعمقة لاوضاع الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة من خلال عينة مكونة من ١٣٥ مؤسسة . وفيما يلي ملخصا للنتائج التي تم الحصول عليها :

ب. الاوضاع الانتاجية :

لا توجد مشاكل تذكر من حيث الحصول على الرخص اللازمة لفتح منشآت غذائية صغيرة ، مثل محل للكنافة او فرن او معمل للسكاكر . ولكن اقامة مصانع حقيقية يتطلب الحصول على ترخيص من ضابط التجارة والصناعة في الحكم العسكري . وهنا تكمن صعوبات جمة بسبب عدم وجود رغبة حقيقية لدى المسؤولين لخلق قاعدة اقتصادية متطورة داخل المناطق المحتلة .

كذلك الحال بالنسبة لاقامة الابنية اللازمة للمصانع فانها تتطلب الحصول على رخص من السلطات الاسرائيلية المعنية ، وفي الحالات التي يكون فيها البناء خارج حدود المدن فان الحصول على رخص البناء هو في غاية الصعوبة .

المشاكل الهامة بالنسبة للالات تنبع من ان كثيرا منها يشترى من اسرائيل بحالة مستعملة وبان بعضها ذات طاقة انتاجية وكفاءة متدنية بالمقارنة مع المصانع الاسرائيلية المنافسة . كذلك فان هنالك مشكلة عويصة من حيث عدم توفر خبراء محليين اكفاء للقيام باعمال الصيانة والاصلاح ، مما يضطر اصحاب المصانع العربية في كثير من الاحيان الى الاستعانة بالخبراء اليهود مع ما في ذلك من كلفة اضافية . كما ان هنالك مشكلة خاصة ناجمة عن حقيقة ان جميع الالات التي اشتريت بعد الاحتلال قد استوردت عبر الموانيء الاسرائيلية او انها اشتريت من مصادر اسرائيلية ، علما بان لهذا مضاعفات هامة بالنسبة لامكانية ادخال المنتجات المصنعة الى الضفة الشرقية من الاردن ، كما سنرى فيما بعد . من الناحية الاخرى فان استيراد الالات عبر الاردن هو متعذر من الناحية العملية . كذلك بالنسبة للمواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية والزراعية ، فان الجزء الاكبر منها يستورد من اسرائيل او من الخارج ، اما لعدم توفر الانتاج المحلي اولعدم صلاحيته او لارتفاع اسعاره . والمشاكل الناجمة عن ذلك كثيرة وهي تساهم في مجملها في اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية . ومن اهم هذه المشاكل هي الصعوبات الناجمة عن التفتيش الامني في موانيء العبور واضطرار المستوردين العرب الى الاستعانة بالوسطاء اليهود وصعوبة استيراد كميات كبيرة من المواد الخام لعدم توفر التسهيلات الجمركية المعتادة ، مما يحرم المستوردين العرب من فرصة الحصول على اسعار اقل ، واخيرا الحظر الذي يفرضه الاردن على ادخال المنتجات التي تستخدم في صناعتها مواد مستوردة من اسرائيل او عبر الموانيء الاسرائيلية .

وتشكل اوضاع العمالة احدى نقاط الضعف بالنسبة للصناعات الزراعية والغذائية ، وذلك بسبب اضطرار اصحاب العمل الى رفع الاجور للمستوى السائد بالنسبة للعمال العرب في اسرائيل ، في حين من الواضح ان انتاجية العمال في المؤسسات الصناعية الحرفية في المناطق المحتلة هي اقل منها للعاملين في المؤسسات الصناعية الاسرائيلية بسبب الفرق الكبير في معدل حجم رأس المال للعامل الواحد هناك . كما يشكو اصحاب المصانع العربية من ضعف التزام العمال العرب بالمؤسسات

المحلية ومن قلة اهتمامهم بالعمل الذي يقومون به . وقد اجمع ايضا اصحاب المصانع العربية على نقص الخبرة الفنية والمستوى التكنولوجي للعمال العرب بالمقارنة مع العمال اليهود في المؤسسات المنافسة ، لا فقط بالنسبة للصيانة بل حتى بالنسبة لتشغيل الالات المستخدمة بالكفاءة التي تسمح بها مواصفاتها الفنية . ويعود ذلك الى عوامل عديدة اهمها وجود تخلف اكاديمي في نوعية الطلبة الذين يتحولون في نهاية الامر الى عمال في المصانع والى عدم وجود دورات للتأهيل المهني المبرمج سواء قبل الالتحاق بالعمل او بعده . ومقابل كل هذه القصورات من النواحي العمالية وما يترتب عليها من تراجع في قدرة المصانع العربية على منافسة المصانع الاسرائيلية ، فان الميزة النسبية الوحيدة للمؤسسات الصناعية الحرفية العربية من ناحية العمالة هي ارتفاع نسبة مساهمة افراد العائلة بها ، وبالتالي وجود هامش واسع نسبيا لضغط التكاليف الثابتة الى الحد الذي قد لا يتيسر للمؤسسات الاسرائيلية .

ولكن بالاضافة للشكوك المتعلقة بحقيقة هذه الميزة على ضوء الارتفاع الملموس في الكلفة البديلة للعمل العائلي، فان اهميتها الفعلية هي محدودة جدا بالمقارنة مع الميزات الكثيرة التي تتمتع بها المصانع الاسرئيلية العاملة في نفس نوع الانتاج .

ب - الاوضـاع التمويليـة

يقترن التطور الصناعي بالحاجة لكميات كبيرة ومتزايدة من رؤوس الاموال ، سواء لتغطية قيمة الالات والابنية او لشراء المواد الخام بالجملة او لغرض توفير تسهيلات بالدفع للعملاء . والمشكلة الكبرى التي يواجهها اصحاب المصانع العربية في المناطق المحتلة هي انعدام وجود فرص للتمويل المصرفي التجاري او الحكومي منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٧٦ . واما البنوك الاسرائيلية التي افتتحت في الناطق المحتلة فانها لا تعمل في الواقع اكثر من مجرد وسيط لتسوية الحسابات مع الشركات الاسرائيلية .

ولقد زاد الوضع التمويلي سوء في السنوات الاخيرة بسبب القيود الصارمة التي فرضتها سلطات الاحتلال على ادخال الاموال الى المناطق المحتلة ، حيث لا يسمح بادخال اكثر من الفي دولار او ما يعادلها مع الشخص الواحد . وبالرغم من النشاطات التمويلية التي قامت بها اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة الا ان المشكلة بقيت على حالها تقريبا وذلك لعدم توفر المخصصات الكافية لدى هذه اللجنة وللقيود التي تفرضها اسرائيل على التعامل مع تلك المؤسسة .

اخيرا فان من اهم المشاكل التي تحد من دوافع الاستثمار لدى الصناعيين العرب في المناطق المحتلة هو تدني نسبة الربح الحقيقي على رأس المال المستثمر في المشاريع الصناعية ، وخاصة بالمقارنة مع ما يمكن الحصول عليه في الخارج . ومع ان هذه الظاهرة هي محصلة لعوامل كثيرة سبق تحليل بعضها ، الا ان من اهم اسبابها هو الارتفاع الحاد في مستوى التضخم في اسرائيل وما رافق ذلك من تدهور مستمر وغير منتظم في قيمة العملة الاسرائيلية بالمقارنة مع الدينار الاردني او الدولار الامريكي . فقد بلغ مثلا معدل انخفاض سعر الليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني حوالي ٤٠٪ سنويا خلال الاعوام العشر الماضية . ونظرا لان التعامل التجاري هو عادة بالعملة الاسرائيلية ، لذا فان الحصول على ربح حقيقي على رأس المال المستثمر ، كما هو مقدر بالدينار الاردني ، هو امر في غاية الصعوبة .

ولقد زادت المشاكل التمويلية للصناعيين العرب بسبب السياسة الضريبية التي تفرضها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي تستهدف بشكل واضح مضايقتهم الى الحد الذي قد

يضطرهم الى ترك العمل والتحول الى عمال ، او الهجرة للخارج . ولقد ساعد على ذلك عدم تمكن السلطات الاسرائيلية الساحقة من اصحاب المصانع الحرفية الصغيرة من مسك حساباتهم بالطرق الصحيحة ، مما يعطي لموظفي الضريبة الفرصة لفرض مبالغ خيالية تزيد كثيرا عما هو مستحق عليهم بالفعل .

ج - الاوضـاع التسـويقية

ذكرنا سابقا ان وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي قد اسفر عن حدوث تغيرات جوهرية لا في اتجاهات وحجم التجارة الدولية فحسب بل وحتى في ظروف التجارة الداخلية لهذه المناطق . فقد فرضت كل من الاردن واسرائيل ، ولاسباب ودوافع مختلفة ، قيودا على حركة المنتجات الزراعية والصناعية عبر الجسور ، مما ادى الى تقليص كبير في حجم التجارة مع الضفة الشرقية من الاردن بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الاحتلال . ومما زاد من صعوبة عملية التصدير الى الضفة الشرقية ، العقبات المستجدة والناجمة عن استيراد الالات والمواد الخام وعبوات التعبئة من اسرائيل او عبر الموانيء الاسرائيلية .

والواقع ان هنالك مشاكل اعمق تحد ايضا من الامكانيات الفعلية لتسويق المنتجات الغذائية والزراعية ، المصنعة في الضفة الغربية ، في اسواق الضفة الشرقية والبلدان العربية المجاورة ، ولعل من اهم هذه المعوقات هو الانخفاض النسبي لمستوى نوعية معظم هذه المنتجات بالمقارنة مع المنتجات المماثلة التي تستورد من بلدان اخرى او حتى التي تنتج محليا في الدول العربية المجاورة . وينطبق ذلك على عدد كبير من السلع مثل الصابون وزيت الزيتون والزيتون المكبوس والطحينة والبسكوت والمشروبات الغازية والزبيب والقطين . فمن الملاحظ ان التطور الذي حدث في وسائل الانتاج ومستوى النوعية كان اقل بكثير من ان يتناسب والارتفاع الكبير في مستويات المعيشة وفي اذواق المستهلكين . لذلك فقد فقدت السلع الفلسطينية المصدرة الى تلك الاسواق جزءا ملموسا من قدرتها على التنافس مع السلع البديلة . ومما زاد من هذا الاتجاه أن كلفة الانتاج وتكاليف الشحن الى عمان والاسواق المجاورة قد ارتفعت الى الحد الذي قلل كثيرا من المنافسة السعرية للمنتجات الفلسطينية مع المنتجات المماثلة .

ولا يرى الباحث امكانية في الوقت الحاضر لتحسين الوضع التنافسي للصناعات الزراعية والغذائية للمناطق المحتلة ما لم تتخذ سياسات جريئة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشاذة التي تمر بها هذه المناطق وتقيم المردود الوطني الناجم عن دعم هذا النوع من الصناعات .

اما المشكلة التسويقية الثانية التي تعرقل نمو الصناعات الزراعية والغذائية فهي تتعلق باوضاع وشروط التبادل التجاري للمناطق المحتلة مع اسرائيل. فمن الناحية الاولى نلاحظ ان السوق المحلي قد فتح على مصراعيه امام المنتجات الصناعية الاسرائيلية ، في حين ان ادخال المصنوعات الغذائية والزراعية من المناطق العربية الى اسرائيل يخضع لقيود شديدة جدا ، بحيث ادت في نهاية الامر الى حصر هذا النوع من التبادل التجاري في اتجاه واحد . ولكن يجب ان لا يغيب عن بالنا بانه حتى لو رفعت مثل هذه القيود فان امكانية تصدير المصنوعات الغذائية والزراعية الى الاسواق الاسرائيلية هي محدودة جدا بسبب المشاكل المتعلقة بمستوى النوعية وارتفاع تكاليف الانتاج .

ولعل المشكلة الاهم التي تواجه العاملين بالقطاع الصناعي في المناطق المحتلة هي ليست صعوبة التصدير الى الاسواق العربية او الاسرائيلية بقدر ما هي في عدم قدرة المنتجين من الحصول على حصة كافية من الاسواق المحلية ذاتها. فقد تبين في حالات كثيرة ان حصة الانتاج الوطني من السوق المحلي لا تزيد في كثير من الاحيان عن ٣٠٪ من حجم هذا السوق . وينطبق ذلك مثلا على المشروبات الغازية

والبسكوت والشوكلاتة والمربياب . والمشكلة هنا هي ذات شقين ، اولهما ما ذكر سابقا عن المنافسة بين المنتجات الاسرائيلية والمحلية ، فهي غير متكافئة لا من حيث النوعية ولا من حيث كلفة الانتاج . وثانيهما هو عدم وجود سلطة وطنية قادرة على فرض الحد الادنى من الحماية لصالح الصناعات المحلية . بل على العكس من ذلك تماما فان بعض الاجهزة الرسمية مثل دوائر الضريبة والجمارك ، لا تدخر وسعا من اجل مضايقة المؤسسات الصناعية في المناطق المحتلة ، وخاصة تلك التي قد تؤثر على صناعات اسرائيلية مماثلة . والحقيقة الهامة التي يجب ان يستوعبها المهتمون بتنمية المناطق المحتلة بالنسبة لهذا الموضوع هي ان فرص الحد من تدفق المنتجات الاسرائيلية الى اسواق الضفة والقطاع هي محدودة جدا في الوقت الحاضر ، الى ان تتغير المعطيات السياسية في المنطقة . لذلك فان المجال الاهم للمنتجات الصناعية الفلسطينية ، بالاضافة الى ما يمكن تصريفه في الاسواق المحلية ، هو فتح باب التصدير الى البلدان العربية والاسلامية التي تستطيع ان تدرك الابعاد السياسية لدعم اقتصاديات المناطق المحتلة طالما بقيت هذه المناطق تحت الاحتلال .

نستنتج مما سبق ان احد أهم التحديات التي تواجه المهتمين باقتصاديات المناطق المحتلة هو العمل على زيادة حصة الانتاج الوطني من السوق المحلي وذلك بهدف استبدال جزء كبير ومتزايد من حجم واردات المناطق المحتلة من اسرائيل ، والتي تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار في العام . ويحتاج تحقيق هذا الهدف الى سلسلة من الاجراءات اهمها ما يلي : -

- العمل بكل السبل المتاحة على تعميق الالتزام الوطني بالنسبة لاستهلاك السلع المنتجة محليا . ويجب ان تشارك في هذا الجهد جميع المؤسسات الوطنية في البلد مثل الجامعات ومجالس الطلبة والغرف التجارية والجمعيات الخيرية والنوادي ولجان الشبيبة .

- اللجوء الى وسائل الاعلام الخارجية ، وخاصة التلفزيون الاردني ، من اجل الدعاية والترويج للمنتجات الوطنية .

- حث رجال الاعمال على تحسين مستوى نوعية الانتاج وفرض قيود على مراقبة النوعية بحيث لا يسمح للصناعيين العرب الاختباء وراء الشعارات القومية في الوقت الذي ينتجون فيه سلعا من نوعية سيئة او يحاولون فرض اسعار مجحفة .

الامكانيـــات القائمـــة

لقد حاول الباحث دراسة الامكانيات القائمة حاليا في الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة في مجال الصناعات الزراعية والغذائية.ونظرا لاهميتها المتميزة فان الباحث سيقتصر هنا على الصناعات المرتكزة على المواد الخام المحلية ، وذلك بالرغم من ان كثيرا من الصناعات الغذائية الرئيسية تستورد معظم موادها الخام من الخارج ، مثل السمنة والمشروبات الغازية والبسكوت والشوكلاته والطحينة .

١ر٥ الصناعـــات القائمة عـلى منتجات الزيتون

تنتج الضفة الغربية كمية كبيرة نسبيا من الزيتون تزيد في معظم السنين عن ٥٠ الف طن . ويلاحظ بان هناك اتجاها واضحا لزيادة الانتاج في المستقبل سواء بسبب التوسع الملموس في المساحة المزروعة او بسبب الزيادة المتوقعة في الانتاجية . لذلك فمن الطبيعي ان يكون الزيتون هو القاعدة الاساسية لكثير من الصناعات الزراعية في الضفة الغربية . هذا بالاضافة الى ان تطوير طرق تصنيع

الزيتون هو ضرورة قومية من اجل المحافظة على الحد الادنى من الاربحية لهذا الفرع الذي هو اهم فروع الانتاج الزراعي في الضفة الغربية على الاطلاق ، سواء من حيث المساحة المزروعة (حوالي ٤٦٪ من مجمل الارض المزروعة) او من حيث مساهمتـه في الدخل الزراعي (حـوالي ٢٣٪ من الدخل الاجمالي) . وفيما يلي عرضا مختصرا لاوضاع وامكانيات التطوير للصناعات القائمة على الزيتون .

ا ر١ معـاصر الزيتـــون

يوجد في الضفة الغربية ٣٠٨ معصرة منها ٢٤ من الموديلات الاوتوماتيكية الحديثة و٧٣ من الانواع نصف الاوتوماتيكية . وبهذا فان معاصر الزيتون هي اضخم الصناعات الزراعية في الضفة من حيث العدد (٤٢٪ من مجموع المصانع الزراعية والغذائية) ومن حيث حجم رأس المال المستثمر فيها (كلفة المعصرة الحديثة تبلغ حوالي ٨٠ الف دينار ، باستثناء تكاليف البناء والارض) .

لا يوجد نقص ملحوظ في الوقت الحاضر بالنسبة للعدد الاجمالي للمعاصر الموجودة ولكن يوجد سوء توزيع ملحوظ لها ادى الى الاكتظاظ في بعض المناطق ولنقص ملحوظ في مناطق اخرى .

ونظرا لضخامة رأس المال اللازم لمثل هذه المشاريع وللشك المحيط بجدواها الاقتصادية فان الباحث يقترح ان تدرس طلبات دعم المعاصر بعناية فائقة وان لا تعطى اولوية كبيرة الا في الحالات اللاحة . اما المشكلة الهامة الاخرى فيما يتعلق بالمعاصر فهي انخفاض مستوى الخبرة الفنية فيما يتعلق بصيانة المعاصر الحديثة وتشغيلها ، مما يؤدي احيانا لمشاكل هامة تؤثر على سمعة هذا النوع من المعاصر .

ا ر٢ تعبئة زيت الزيتون

يتم تعبئة زيت الزيتون في عبوات تنكية غير مجلفنة (Not galvanized) سعة كل منها حوالي ١٧ كغم . وتتميز هذه الطريقة بسهولة الشحن والتخزين وانخفاض التكاليف ، حيث ان سعر التنكة يبلغ حوالي ٦٠٠ فلس فقط . كما انه لا يوجد مضاعفات سلبية هامة بالنسبة لنوعية التنك المستخدم ، الا اذا تم التخزين في ظروف غير مناسبة . ولكن يلاحظ بان كبر حجم التنك المستخدم في التعبئة وبالتالي ارتفاع ثمنه قد يشكل مشكلة بالنسبة لبعض فئات المستهلكين الذين قد يفضلون التزود بعبوات اصغر وذات كلفة اقل .

الا ان المشكلة الكبرى فيما يتعلق بتعبئة زيت الزيتون هي عدم وجود رقابة ذاتية او رسمية على نوعية الزيت المعبأ بالتنك مما ادى بالضرورة الى حدوث حالات معدودة من الغش بالنوعية وبالتالي الى تدهور ملحوظ في سمعة الزيت الفلسطيني في الخارج . وقد ساعد على ذلك عدم وجود اية علامـات تجارية مميزة على التنك تبين الجهة التي قامت بتعبئته ، وكذلك عدم وجود مختبر معتمد للكشف على نوعية الزيت المصدر .

وانطلاقا من حرصها على المحافظة على سمعة الزيت الفلسطيني وتطوير اسواق جديدة له فقد قامت الجمعيات التعاونية بتأسيس مصنعين لتعبئة الزيت في عبوات تنكية مجلفنة وذات احجام صغيرة في كل من قريتي دير شرف وعين سينيا . وينتظر ان يبدأ العمل في هذين المصنعين في موسم الزيتون القادم (١٩٨٤/١٩٨٥) .

الا ان هنالك مشكلة هامة قد تؤثر على نجاح هذين المصنعين في المستقبل ، الا وهي ارتفاع كلفة العبوات التنكية المستخدمة في التعبئة بشكل يزيد عن كلفة الزيت بنسبة لا تقل عن ١٠٪ عن الزيت

المعبأ بالعبوات العادية . لذلك قد يكون من الافضل استخدام عبوات مصنوعة محليا حسب الاحجام المطلوبة بدلا من استيرادها من الخارج . وربما كان من الافضل اصلا تصميم الالات بحيث تستخدم العبوات البلاستيكية في التعبئة بدلا من التنك المجلفن .

وعلى كل حال فان مشكلة تعبئة الزيت وضمان نوعيته ستظل قائمة دون حل ما لم يتم تأسيس مختبر او اكثر لفرض رقابة على نوعية الزيت المصدر للخارج وما لم يفرض وضع علامات تجارية مميزة على العبوات تبين مواصفاتها واسم الجهة التي قامت بالتعبئة .

١ر٣ الزيتون المكبوس

يعتبر تخليل الزيتون هو الصناعة الثانية الاهم بعد عصر الزيتون . وتقدر الكمية التي تستخدم لهذا الغرض سنويا بحدود ٨ الاف طن ، يستهلك منها محليا الفي طن ويصدر الباقي للدول العربية المجاورة . تتميز هذه الصناعة بانها من الصناعات البدائية التي لم يطرأ عليها تغيير يذكر منذ وقت طويل ، وينطبق ذلك على طريقة التصنيع المتبعة ونوعية وحجم العبوات المستخدمة .

لذلك فقد بدأ كثير من المستهلكين سواء في الداخل او الخارج التحول تدريجيا الى الزيتون المستورد من اسرائيل او اليونان ، بالرغم من ان سعره اعلى بكثير من الزيتون المحلي . وقد ساعد على تدعيم هذا الاتجاه حدوث ارتفاع ملموس في مستويات المعيشة وفي اذواق المستهلكين .

تعتبر صناعة الزيتون المكبوس من الصناعات الرئيسية في اطار اية خطة تطويرية للتصنيع الزراعي في الضفة الغربية ، وذلك نظرا لوفرة المواد الخام ولوجود طلب كبير على هذه السلعة في الداخل والخارج . كما ان زيادة كميات الزيتون المستخدمة في هذا الغرض تقلل من الفائض في زيت الزيتون وتعمل على استقرار اسعاره . واهم ما يجب عمله في هذا المجال هو تحديث عمليات التصنيع والتعبئة وفرض رقابة اكبر على نوعية الزيتون المصدر للتأكيد من مطابقتها للحد الادنى من المواصفات والشروط الصحية . وكخطوة ريادية في هذا الاتجاه يقترح ان تقوم احدى جمعيات عصر الزيتون التعاونية في دير شرف او عين سينيا باقامة مصنع ملحق بالمعصرة ومصنع تعبئة الزيت يكون هدفه انتاج الزيتون المخلل بالطرق الحديثة وتعبئته في عبوات من احجام وانواع مختلفة (زجاجية او معدنية او بلاستيكية) ، وان تقوم هذه الجمعية بطرح الانتاج تحت علامة تجارية مميزة .

١ر٤ صناعة الصابون

تعتبر صناعة الصابون من الصناعات التي كانت ترتكز حتى الاونه الاخيرة على حقيقة ان زيت الزيتون متوفر بغزارة في الضفة الغربية . وقد تبين ان هنالك ٣٧ مصنعا للصابون في الضفة تنتج حوالي ٦٥٠٠ طن سنويا ، علما بان غالبية هذه المصانع هي عبارة عن ورش عائلية لا يعمل بها اكثر من اثنين ، ومن ناحية اخرى فقد تبين ان الصابون هو من الصادرات الرئيسية للضفة الغربية ، حيث بلغت معدل قيمة صادراته الى الاردن حوالي ١ر٣ مليون دينار ، أي ما يعادل ٧٪ من مجموع الصادرات الى الاردن . كما تبين بان الغالبية الساحقة من مصانع الصابون (٣٢ مصنع) هي موجودة في مدينة نابلس وضواحيها وبان المصانع الرئيسية التي تصدر الى الاردن هي بحدود ١١ مصنع فقط .

تتميز صناعة الصابون النابلسي بانها من الصناعات البدائية التي بقيت على حالها تقريبا منذ عشرات السنين . ويفسر اصحاب المصانع تمسكهم بالاساليب التقليدية في الانتاج بانه ضروري

للمحافظة على سمعة الصابون النابلسي ولتمييزه عن انواع الصابون الاخرى . ونظرا لسذاجة هذا الاعتقاد فقد خسر الصابون النابلسي جزءا كبيرا من حصته في السوق المحلي والخارجي وذلك لصالح الاصناف العديدة والمتخصصة من مساحيق الغسيل وصابون الاستحمام .

لذلك فان هذه الصناعة هي من الصناعات المتراجعة ، رغم عراقتها وتاريخها الطويل .

ومن التطورات الهامة بالنسبة لصناعة الصابون هو التحول الجذري الذي حدث بعد الاحتلال بالنسبة لنوع الزيت المستخدم في هذه الصناعة . فقد توقفت مصانع الصابون الرئيسية عن استخدام زيت الزيتون في هذه الصناعة لارتفاع سعره ، ثم توقفت حتى عن استعمال زيت الجفت واستبدلته كليا بمزيج من الزيوت المركبة المستوردة من ايطاليا والتي تتميز بارتفاع نسبة الحموضة والجلسرين فيها وبان لونها انقى من زيت الزيتون . ولا شك ان هذه التطور كان له مضاعفات بعيدة الاثر على ظروف العرض والطلب بالنسبة لزيت الزيتون بسبب ان صناعة الصابون كانت تستهلك كميات ضخمة من الزيت قد تزيد في معظم السنوات عن ٣٠٠٠ طن .

ان اعادة تنشيط صناعة الصابون هو امر صعب بسبب العوامل الكثيرة التي تؤثر على اوضاع هذه الصناعة . ولكن يمكن اتخاذ عدة اجراءات بهدف تحسين الوضع التنافسي لصناعة الصابون النابلسي وذلك باجراء تحديث جزئي ومدروس لعمليات الانتاج وببذل جهدا اكبر من اجل فتح اسواق جديدة للصابون النابلسي كاعادة الدخول الى السوق المصري الذي كان من اهم اسواق التصدير لغاية عام ١٩٤٨ . ومن الناحية الاخرى يفترض اجراء تقييم دقيق للاسباب والمضاعفات المترتبة على قيام اصحاب مصانع الصابون باستبدال زيت الزيتون بالزيت المستورد لمعرفة امكانية اعادة استخدام زيت الجفت لهذا الغرض ، ولو بصورة جزئية . وفي حالة ثبوت امكانية ذلك فانه قد يكون من الضروري ربط اصدار التصريح بادخال الصابون الى الضفة الشرقية بشهادة منشأ تثبت استخدام هذه المصانع لنسبة معينة من الزيت المحلي .

٢ر٠ الصناعات القائمة على الحمضيات

تحتل الحمضيات المقام الاول في الانتاج الزراعي للمناطق المحتلة من حيث كمية الانتاج ، اذ يقدر الانتاج السنوي منها بحوالي ٢٥٠ الف طن (١٧٥ في القطاع و ٧٥ في الضفة) . وهذه الكمية تزيد عن ثلاثة اضعاف كمية الزيتون الاجمالية التي تنتجها المناطق المحتلة في معظم المواسم ، وذلك بالرغم من ان مساحة الزيتون تزيد عن الحمضيات بنسبة سبعة اضعاف . الا ان فرص الاستفادة من الحمضيات لاغراض التصنيع هي محدوده جدا كما سنرى فيما يلي :

١ر٢ مصانع التعبئة

اصبحت عملية تدريج وتشميع وتعبئة الحمضيات بالطرق الحديثة هي من المقومات الرئيسية لدعم الوضع التنافسي للحمضيات الفلسطينية المصدره الى الاسواق العربية والاجنبية ، خاصة بعد ان تقلصت حصة هذه الحمضيات في اسواق التصدير بسبب انخفاض نوعيتها وارتفاع كلفتها بالمقارنة مع الحمضيات المستوردة من دول اخرى .

ونظرا للاهمية القصوى لاسواق التصدير بالنسبة لحمضيات غزة فقد تم تأسيس سبع محطات للتعبئة ، منها محطة واحدة فقط كانت تعمل قبل الاحتلال .

ويلاحظ بان هذه المحطات هي من اهم القطاعات الصناعية الزراعية في المناطق المحتلة ، فقد وجد انها تستوعب ١١٥٠ مستخدم لفترة تتراوح من ٥ ـ ٦ اشهر في السنة (اي حوالي ١٧٪ من مجموع العاملين في الصناعات الزراعية والغذائية في الضفة والقطاع) .

تعاني محطات تعبئة الحمضيات في قطاع غزة من مشاكل عديدة تنبع في مجملها من الاوضاع التسويقية الصعبة التي تمر بها هذه الصناعة . وقد نجمت هذه المشاكل بشكل رئيسي عن اغلاق بعض الاسواق التقليدية الرئيسية لحمضيات غزة ، مثل ايران ودول اوروبا الشرقية . هذا بالاضافة الى زيادة حدة المنافسة بين الدول المصدرة للحمضيات في الاسواق العالمية ، بما فيها الدول العربية والاسلامية المجاورة . ويخشى من زيادة حدة هذه المشكلة مع مرور الوقت ما لم تدرك السلطات المسؤولة في هذه الدول الابعاد السياسية الخطيرة المترتبة على عدم شراء المنتجات الزراعية للمناطق المحتلة ، وبشكل خاص الحمضيات .

اما بالنسبة للضفة الغربية فانه يوجد مصنع واحد لتعبئة الحمضيات تم تأسيسه في سنة ١٩٧٧ بالقرب من مدينة قلقيلية . ولكن هذا المصنع توقف عن العمل منذ الاسابيع الاولى بعد بدء العمل فيه وذلك لاسباب جوهرية تتعلق بموقعه غير الملائم بالنسبة لحمضيات طولكرم والاغوار ، وكذلك بسبب ان نوعية حمضيات قلقيلية (وخاصة برتقال الفلنسيا) هي متدنية الى حد كبير مما يضعف من قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية . ويعود تدهور النوعية هنا الى تراكمات عديدة اهمها الكثافة الكبيرة للبيارات ولاهمال المالكين من حيث الرى والرش بسبب خسائرهم المتراكمة .

لكل ذلك يعتقد الباحث انه لا امل في امكانية تشغيل مصنع تعبئة قلقيلية ما لم يتم نقله الى موقع افضل مثل سهل دير شرف او سهل عسكر ، او منطقة النصارية على طريق نابلس / جسر دامية . كما يجب عندئذ فتح باب المساهمة في المصنع لعدد اكبر من المنتجين والتجار .

٢ر٢ صناعة عصير الحمضيات

بالرغم من التاريخ العريق للحمضيات في فلسطين الا انه لم يؤسس حتى الان مصنعا للعصير والمربيات المستخرجة من هذه الفواكه . ويعود ذلك الى عدة عوامل لعل اهمها هو ان المزارعين لم يواجهوا حتى وقت قريب مشاكل تذكر بالنسبة لتسويق الحمضيات الطازجة باسعار مجزية . ولكن الوضع اختلف الان بحيث اصبح من الواضح ان تسويق الحمضيات الطازجة يواجه مشكلة مستعصية قد تستمر وتزداد حدة خلال السنوات الماضية .

لقد جرت عدة محاولات لاقامة مصنع للعصير في غزة ، ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة ايجابية هناك ، سواء بسبب الشروط الكثيرة التي فرضتها السلطة قبل ترخيص المصنع او بسبب ضخامة رأس المال المطلوب لهذا الغرض .

من ناحية اخرى فقد اصدرت سلطات الحكم العسكري في الضفة الغربية ترخيصا باقامة مصنع للعصير في منطقة طولكرم يكون تابعا للجمعية التعاونية اللوائية فيها ، ولكن ذلك اقترن بشرط الالتزام بتسويق الانتاج في خارج المنطقة . ومع ان الحصول على موافقة الحكم العسكري لاقامة مصنع كهذا هو مكسب لا يستهان به ، الا ان الباحث يؤكد على اهمية اجراء دراسة للجدوى الاقتصادية لهذا المشروع قبل الشروع بتنفيذه ، خاصة وان كمية الفلنسيا المنتجة في منطقة طولكرم وقلقيلية لا تزيد عن ٢٥ الف طن . لذلك يجب دراسة امكانية الاستفادة من انتاج غزة لهذا الغرض وبالتالي دعوة تجار

المساهمة في هذا المصنع . كما يجب قبل تنفيذ مشروع كهذا تقييم تجربة مصنع عصير بون جوس رام الله ودراسة امكانية اقامة نوع من العلاقة بين مصنع طولكرم وهذا المصنع بحيث يحصل نوع التكامل بين هذين المصنعين . ويجب التنبيه هنا بضرورة دراسة امكانية استخدام المصنع المذكور اخر عصر البندورة وانتاج مربى البرقوق من الكميات الفائضة عن الاستهلاك الطازج ، علما بان مشكلة تسويق البرقوق قد اصبحت من المشكلات المزمنة في زراعة الضفة الغربية .

٣ر٢ الصناعات المتعلقة بالعنب

يعتبر العنب احد اهم المنتجات الزراعية في الضفة الغربية ، فمساهمته في الدخل الزراعي هي ٢٠٪ ، وهو بذلك يأتي بالدرجة الثالثة بعد الزيتون (٢٣٪) والحمضيات (٨٪) . اما من حيث المساحة فهو يحتل الدرجة الثانية بعد الزيتون (٨٨ الف دونم) في حين ان هذه المساحة تزيد عن ثلاثة اضعاف مساحة الحمضيات . كذلك فان حجم الانتاج الكلي يأتي بالدرجة الثانية بعد الحمضيات حوالي ٥٥ الف طن مقابل ٧٥ الف طن للحمضيات ومعدل ٥٠ الف طن للزيتون) .

ونظرا لضخامة الانتاج الناجمة عن التوسع في استخدام طرق التعريش الحديثة ، ونظرا لعدم قابلية العنب للتخزين لفترات طويلة او لعدم امكانية تركه على الشجر بعد النضج لاكثر من بضعة ايام ، فانه من الطبيعي ان يكون العنب هو احد اهم المنتجات الزراعية التي تستخدم لأغراض التصنيع الزراعي ، ومما يدعم هذا الاتجاه هو حصول تدهور حاد في اسعار عنب الضفة الغربية خلال السنوات الاخيرة بسبب كثرة العنب المعروض في الاسواق الاردنية والاسرائيلية .

وكذلك لان حوالي ٨٠٪ من عنب الضفة الغربية هو من صنف الدابوقي الذي لا يتحمل التخزين او الشحن لمسافات طويلة ، وبالتالي فان اسعاره في السوق تتعرض للهبوط الى مستويات متدنية . ويعتقد الباحث بانه ما لم يتم امتصاص كمية اكبر من العنب في اغراض التصنيع فان منتجي العنب في منطقة الخليل سيتعرضون لمشاكل تسويقية قد تؤدي بهم في نهاية الامر الى اهمال كرومهم ، وربما الى قلع جزء منها وذلك على غرار ما حصل بالنسبة لمنتجي الحمضيات في بعض المناطق . ولكن يجب ان يرافق التوسع في التصنيع اتخاذ اجراءات عديدة اخرى لتحقيق نفس الهدف ، اهمها هو استبدال نسبة متزايدة من الدابوقي باصناف اخرى متأخرة وذات خصائص تسويقيه افضل .

يتم في الوقت الحاضر تسويق ٨٥ ـ ٩٠٪ من عنب الخليل ـ بيت لحم بصورة طازجة ، في حين يستهلك حوالي ٤٠٠٠ طن لاغراض انتاج النبيذ وحوالي ٢٥٠٠ طن في تصنيع المنتجات التقليدية مثل الزبيب والملبن والدبس .

٤ر٢ الصناعات التقليدية

تتعرض صناعات العنب التقليدية للانقراض بسبب سوء النوعية وقلة الطلب عليها في الاسواق . ومع ذلك فان هذه المنتجات تستهلك حوالي ٥٪ من الانتاج الكلي . والمشكلة الكبرى التي تواجه هذه الصناعة هي ان وسائل الانتاج المستخدمة فيها هي بدائية جدا ، مما يؤدي بالتالي الى تردي نوعية المنتوج وارتفاع تكاليف الانتاج . والواقع انه ليس من السهل اجراء تحديث جذري في وسائل الانتاج في الظروف الراهنة ، ولكن يعتقد الباحث ان هنالك مجالا واسعا لادخال تحسينات جوهرية في وسائل الانتاج المتبعة بهدف تطوير النوعية وطرق التعبئة . وبذلك يمكن تطوير اسواق اوسع لهذه المنتجات سواء في الضفة الغربية او الشرقية بدلا من اقتصارها على الخليل وقراها .

ولعل الخطوة الاولى في هذا الإتجاه هي تكليف احد خبراء التكنولوجيا المتوسطة بدراسة اوضاع الانتاج الراهنة واقتراح التحديثات الممكنة في وسائل الانتاج والتعبئة .

٢ر٣ بذل اهتمام اكبر بصناعة النبيذ

تشكل صناعة التبيذ مخرجا هاما لجزء كبير من انتاج العنب ، حيث يقدر بان ٣٠٠٠ طن تذهب للمعاصر الاسرائيلية والف طن لمصنعي كريمزان ودير اللطرون . وقد تبين من هذه الدراسة ان هنالك مجالا للتوسع الكبير في انتاج النبيذ في مصانع الضفة الغربية وذلك من اجل زيادة حجم الصادرات الى الاسواق الاوربية . ولكن المشكلة الاساسية ، على ما يبدو ، هي عدم وجود طموحات تجارية قوية لدى السلطات الكنسية المشرفة على هذه المصانع .

٣ر٣ صناعة العصير الطازج

ان فكرة اقامة مصنع لانتاج عصير العنب الطازج هي من اهم المشاريع المقترحة للتخفيف من مشكلة فائض الانتاج ، سواء في الحاضر او في المستقبل . والهدف هنا هو انتاج عصير العنب الطازج وتعبئته في عبوات ورقية مختلفة الاحجام على غرار ما هو شائع في الاردن وفي البلدان الاكثر تطورا . وبذلك يجب ان يكون الهدف هو استبدال اكبر جزء ممكن من سوق المشروبات الغازية الاسرائيلية والتي تستهلك بكميات كبيرة جدا في المناطق المحتلة . ومما يساعد على ذلك انه تبين من الدراسات الاولية انه يمكن طرح عصير العنب باسعار لا تزيد عن اسعار الكوكاكولا .

يتطلب مشروع اقامة مصنع لعصير العنب دراسة موضوعية ودقيقة لكثير من الاعتبارات الفنية والتمويلية والادارية . لذلك يقترح كخطوة اساسية في هذا الاتجاه القيام بدراسة كاملة للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع قبل المباشرة بتنفيذه . وسيساعد توفر مثل هذه الدراسة على الاتصال بمؤسسات التمويل المعنية بدعم مشاريع التنمية في المناطق المحتلة .

٤ر٣ الصناعات القائمة على الخضار

تعتبر الضفة الغربية احدى مناطق الانتاج الرئيسية للخضار في منطقة الشرق الاوسط حيث تقدر الكمية المنتجة سنويا بحدود ٢٠٠ الف طن ربعها من البندورة والربع الثاني من البطيخ والشمام . واما الخضار الرئيسية الاخرى فهي الباذنجان (٢٢ الف طن) والخيار (١٨ الف طن) . وبالاضافة الى ذلك فان قطاع غزة ينتج حوالي ٧٠ الف طن من الخضار منها ١٤ الف طن بندورة و١٣ الف طن خيار .

ولكن لا توجد مشكلة كبيرة في تصريف انتاج القطاع حيث يستعمل بشكل رئيسي لتغطية حاجات الاستهلاك المحلي ، ويتم تصريف الكميات الفائضة (ان وجدت) في الضفة الغربية .

لدى دراسة انماط الاستهلاك واتجاهات العرض والطلب على خضار الضفة الغربية ، تبين لنا بانه يتم تصريف الكميات المنتجة من مختلف انواع الخضار بصورة طازجة في الاسواق المحلية وذلك باستثناء البندورة والخيار والباذنجان والبطيخ والشمام والتي يزيد انتاجها كثيرا عن حاجات السوق المحلي . ولكن من الواضح ان امكانيات التصنيع بالنسبة للبطيخ والشمام والباذنجان هي غير متوفرة في الوقت الحاضر بسبب طبيعة هذه المنتجات . كذلك بالنسبة للخيار فان تكاليف انتاجه ومعدلات اسعاره الدارجة لا تسمح باستخدامه لاغراض التخليل . وحتى لو حدثت مشاكل في تسويقه فانها تستمر لفترات محدودة ولا تشكل خطرا مزمنا على المنتجين .

يتضح من العرض السابق ان امكانيات تصنيع الخضار تنحصر تقريبا بالبندورة . ومن تحليل انماط الانتاج خلال سنوات الاحتلال يتبين لنا ان انتاج البندورة لاغراض التصدير اصبح يقتصر تقريبا على الاغوار والتي تنتج حوالي ٣٥ الف طن سنويا يسمح بادخال نصفها الى الضفة الشرقية ويتم استهلاك الباقي محليا .

ومن الناحية المقابلة طرأ بعد الاحتلال تقلص شديد في مساحات البندورة التي تزرع بعلا في المناطق المرتفعة ، وهي التي كانت تنتج بكلفة قليلة وبكميات ضخمة مما يشجع على استخدامها لاغراض التصنيع . ولهذا فقد اصبحت الكميات المنتجة من البندورة الصيفية البعلية تستخدم فقط لاغراض الاستهلاك الطازج .

وبذلك فان الامكانية الوحيدة لتصنيع البندورة تنحصر حاليا في فائض انتاج الاغوار . ولكن امكانية الاستفادة من هذا الفائض لاغراض التصنيع هي في الواقع محدودة جدا بسبب ارتفاع كلفة الانتاج (حوالي ٤٠ دينار للطن) وارتفاع تكاليف الشحن الى مصنع رب البندورة الوحيد في الضفة والموجود في الخليل . كذلك توجد صعوبة في تأمين حد ادنى من الانتظام في الكميات الواردة لهذا المصنع لان المزارعين يعلقون جميع امالهم على تسويق البندورة بصورة طازجة وهم غير مستعدين لتزويد المصنع بكميات محددة من الانتاج . اخيرا يجب التذكير بان السوق المحلي قد اصبح مفتوحا امام منتجات البندورة المصنعة في اسرائيل والتي تنتج في مصانع ضخمة تتعامل بعدد كبير من السلع الاخرى ، وبالتالي فهي قادرة على طرح انتاجها باسعار لا يمكن منافستها من قبل مصنع محلي يقام لهذا الغرض .

يتضح من التحليل السابق ان فرص اقامة صناعات زراعية قائمة على الخضار هي غير متوفرة في الوقت الحاضر وبان الاهتمام يجب ان ينصب على تطوير الاسواق الطازجة وعلى اجراء بعض التعديلات الهامة في النمط الزراعي القائم من اجل الحد من فائض انتاج البندورة والباذنجان . ولكن في حالة اقامة مصنع لعصير الحمضيات في طولكرم ، فان الباحث ينصح بتجهيزه بالالات التي تمكنه من استيعاب كميات البندورة الفائضة من هنا وهناك لاغراض انتاج العصير .

٥ر٣ الصناعات القائمة على الدخان

لا تحتل زراعة الدخان اهمية كبيرة من حيث مساهمتها في الدخل الزراعي للضفة الغربية (حوالي ٢ر٠٪) ولا من حيث حصتها من الارض المستغلة للزراعة (ايضا ٢ر٠٪) . ولكن اهمية هذا الفرع تعود بالدرجة الاولى لتركزه في منطقة محدودة وهي بلدة يعبد (لواء جنين) اذ تعتبر زراعة الدخان هناك مصدرا رئيسيا للرزق لحوالى ٤٩٠ مزارعا .

يقدر انتاج الضفة الغربية من الدخان بحدود ٢٨٠ طن منها حوالي ٥٠طن من الدخان الهيشي الذي ينتج ويستهلك في منطقة الخليل ولا توجد له قيمة للاغراض الصناعية . اما الدخان العادي فان الجزء الاكبر منه (٩٥٪) ينتج في منطقة يعبد . ويتبين من الاحصاءات المتوفرة بان الدخان لا يزرع حاليا في قطاع غزة .

يتم تسويق الدخان الخام في الوقت الحاضر من خلال ثلاث شركات لصناعة الدخان ، اثنتان منها عربية وواحده اسرائيلية ، وهي تستهلك حوالي ثلث الكمية المنتجة . ويلاحظ بان هنالك علاقات غير متكافئة بين منتجي الدخان الخام والشركات التي تشتريه ، سواء من حيث مستويات الاسعار السائدة او التاخير في دفع المبالغ المستحقة للمزارعين او عدم الالتزام بشراء الكمية المتفق عليها او

التشدد الزائد في التصنيف او التاخر المتعمد في استلام الانتاج . وقد تبين للباحث بانه لولا لجوء المنتجين لتعريب جزء من انتاجهم وبيعه بالسوق السوداء لما حققوا ارباحا تذكر .

تحصل شركات الدخان المحلية على ١٥ ـ ٢٠٪ من حاجتها من الدخان الخام من الانتاج المحلي وتستورد الباقي من الخارج . ويعود ذلك حسب رأي المسؤولين فيها الى عدم كفاية الانتاج المحلي ولتدني نوعيته بالمقارنة مع الدخان المستورد ، علما بان كلاهما يشترى بنفس السعر تقريبا (حسب قول شركات الدخان) . ويلاحظ بانه بالرغم من المستوى الرفيع للسجائر التي تنتجها الشركات العربية ، الا ان اصناف السجائر الاسرائيلية المستوردة تحتل حوالي ٣٥٪ من السوق المحلي ، في حين ان الانتاج الوطني لا يسمح له من الناحية الفعلية بدخول الاسواق الاسرائيلية . لذلك فان التحدي المطروح امام الشركات الوطنية هو العمل على زيادة حصتها من السوق المحلي ، وخاصة في قطاع غزة .

ان زراعة وتصنيع الدخان هي من القطاعات الاقتصادية القليلة من الضفة الغربية التي تمتلك مقومات النجاح ، كما انها من الفروع الزراعية التي تتطلب تشغيل كميات كبيرة نسبيا من الايدي العاملة . ومما يزيد من قدرة هذه الصناعة على التوسع هو ان احد المصانع الحالية يعمل بحوالي ٥٠٪ من طاقته الانتاجية والثاني بـ ١٠٪ فقط من طاقته . ويعتقد الباحث بان اجراءات تطوير هذه الصناعة يجب ان ترتكز الى ما يلي :

٥ر١ ـ تقديم الدعم للمزارعين من اجل تطوير طرق الانتاج والتصنيع الاولي .

٥ر٢ ـ توفير دورة تدريبية متقدمة للمرشد الزراعي المسؤول عن الدخان في لواء جنين .

٥ر٣ ـ العمل بكل السبل الممكنة من اجل الحد من استهلاك الدخان الاجنبي في الاسواق المحلية ، وقد سبق ذكر الوسائل التي يمكن ان تساعد على تحقيق ذلك .

٥ر٤ ـ يجب العمل على تنظيم العلاقة بين المزارعين والشركات العربية من خلال طرف ثالث يضمن نشوء علاقة متكافئة ومستقرة بين الطرفين .

٦ر٠ صناعة الالبان

تعتبر صناعة الالبان في العادة من الصناعات الزراعية الاساسية في جميع البلدان المتطورة . الا ان هذه الصناعة في المناطق المحتلة هي في وضع متخلف سواء من حيث حجمها او مستواها التكنولوجي . وهذه الظاهرة هي عميقة الجذور وتتعلق بعوامل عديدة اهمها قلة المراعي الجيدة وصغر المساحة المروية ، بحيث اصبح من غير الممكن تخصيص اي جزء منها لاغراض انتاج الاعلاف الخضراء . الا ان حدة هذه المشكلة ازدادت بعد الاحتلال بسبب انعدام مصادر التمويل الزراعي وضعف المستوى الفني لمرشدي الثروة الحيوانية والاجهزة البيطرية . كما زاد من حدتها ايضا قيام السلطة باغلاق مساحات واسعة جدا من الاراضي التي كانت تستخدم كمراعي لقطعان الاغنام والماعز .

وقد نجم عن كل هذه العوامل انخفاض في اعداد المواشي عما كانت عليه قبل الاحتلال بنسبة تصل الى ٤٠٪ بالنسبة للاغنام والماعز و ٦٠٪ بالنسبة للابقار .

يستهلك مواطنو المناطق المحتلة منتجات متنوعة من الالبان اهمها (حسب ترتيب الاهمية) هي الجبنة البيضاء واللبن والحليب السائل واللبنة والجميد . وقد تبين من الاحصاءات المتوفرة عن الميزان

الغذائي بان معدل ما يستهلكه الفرد من الحليب بمختلف اشكاله التصنيعية هو ٦٢ كغم بالنسبة للضفة الغربية و٤٢ كغم في قطاع غزة ، وذلك مقابل ١٩٨ كغم في اسرائيل . كما يتبين ايضا من هذه الاحصاءات بان الجزء الاكبر من حليب البقر السائل الذي يستهلك في المدن وحتى في القرى هو من انتاج الشركات الاسرائيلية . ومن الواضح تماما بانه لا توجد اية امكانية في الوقت الحاضر لانشاء مزارع عربية مماثلة في المناطق المحتلة بسبب الدعم الكبير الذي تقدمه اسرائيل لمصانع الالبان فيها . ولهذا السبب بالذات نلاحظ ان الغالبية الساحقة من مزارع الابقار التجارية قد اغلقت ابوابها بعد الاحتلال . الا ان الوضع يختلف تماما بالنسبة لتربية الابقار بالطرق الفردية التي تعتمد على الاستفادة من مخلفات الحقول وعلى تقديم الحد الادنى من العلف المركز وعلى تشغيل الايدي العاملة العائلية «المجانية» فان مثل هذه المشاريع تحقق ارباحا ملموسة ، وبالتالي فهي قادرة على الصمود امام المنافسة الاسرائيلية حتى في الظروف الراهنة . ولا شك انه يمكن عمل الكثير من اجل دعم صمود مثل هذه المشاريع مثل توفير خدمات التلقيح الصناعي لها مجانا وبفعالية اكبر وتوفير القروض لتحسين الحظائر وتطوير الادوات والاجهزة المستخدمة فيها .

اما بالنسبة لحليب الاغنام والماعز فان الوضع مختلف تماما بسبب ان هذا النوع من الحليب يستخدم كليا في انتاج الجبنه البيضاء واللبن ، والى حد ما الجميد . اذ نظرا لعدم وجود منتجات اسرائيلية منافسة فان اسعار هذه المنتجات مرتفعة بشكل ملموس ، بحيث انها تدر ربحا مجزيا لمربي الاغنام . ولا يعتقد الباحث بان هناك فرصة كبيرة لتطوير وسائل التصنيع التي يتبعها هؤلاء المربون بسبب سهولة تصريف الانتاج كما هو في الوقت الحاضر ولتناثر المنتجين على مساحات واسعة تجعل من المتعذر جمع انتاجهم بكلفة معقولة . ولكن الخطوة الاهم في هذا المجال هي توفير القروض لاقامة مشاريع الاغنام بالطرق الحديثة وباستعمال الاصناف المحسنة (مثل صنف عساف) او حتى الاصناف البلدية . ولا شك انه يمكن استيعاب عدد من الخريجين في مشاريع كهذه بعد توفير التدريب اللازم لهم .

٧ر٠ الصناعات المتعلقة بالدواجن

ازدهرت تربية الدواجن في الضفة الغربية بصورة ملفته للنظر قبل الاحتلال الاسرائيلي الى ان اصبح هذا القطاع من اكثر فروع الزراعة اهمية وتطورا في اواسط الستينات . الا ان هذه الصناعة تعرضت لعوامل وتغيرات هامة بعد الاحتلال ادت في مجملها الى حدوث تذبذب حاد وتراجع ملموس في الاربحية . وبالتالي فقد اصبحت تربية الدواجن من اكثر فروع الزراعة خطرا ، مما ادى في نهاية الامر الى دفع كثير من المزارعين الى ترك هذا الفرع او تقليص الانتاج بصورة كبيرة بانتظار حدوث تطور ايجابي ما .

ان اهم المشاكل التي تواجه صناعة الدواجن في المناطق المحتلة هي انفتاح السوق المحلي امام الانتاج الاسرائيلي الذي يتمتع باشكال متنوعة من الدعم ، اهمها هو الاستفادة من ميزات الحجم الكبير في الانتاج بسبب وفرة مصادر التمويل وسهولة شروط الاقراض . كذلك يتوفر للمنتجين اليهود جهاز تسويقي فعال يضمن لهم عند اللزوم حدا ادني من الاسعار يحقق ربحا معقولا على رأس المال المستثمر في الانتاج . اخيرا فان المنتجين اليهود يتمتعون بخدمات ارشادية وبيطرية ذات مستوى متقدم جدا مما يساعدهم على حل مشاكلهم بسرعة وعلى رفع كفاءة الانتاج الى مستويات قياسية .

من الواضح ، من الناحية المقابلة ، ان المنتجين العرب هم محرومون من جميع المزايا الانتاجية

والتسويقية والتمويلية التي يتمتع بها منافسوهم من المنتجين اليهود . لذلك فقد سيطرت منتجات الدواجن الاسرائيلية على السوق المحلي الى درجة ان حصتها وصلت الى حوالي ٦٠٪ بالنسبة لاستهلاك الضفة الغربية من البيض و٧٠٪ من لحم الدواجن . ومع ذلك فاننا نلاحظ بان حصول استهلاك الفرد من لحم الدواجن في الضفة الغربية هو اقل بكثير من اسرائيل (١٧كغم للفرد بالسنة مقابل ٣٩٣ بيضة في اسرائيل) .

هنالك عدة صناعات تكميلية مرتبطة بتربية الدواجن اهمها ما يلي :

٧ر١ مفرخات الصيصان

يحصل مربو الدواجن من المناطق المحتلة على ما يلزمهم من صيصان التربية من المفرخات الاسرائيلية وذلك بسبب توقف المفرخات المحلية التي كانت قائمة قبل الاحتلال وتوقف استيراد الصيصان من مفرخات الضفه الشرقيه . والمشكلهه الرئيسية بهذا الخصوص هي عدم انتظام تزويد المربين باحتياجاتهم من الصيصان (سواء من حيث المواعيد والكميات المطلوبة) ، وبان هنالك شكوكا في بعض الاحيان من حيث نوعية الصيصان المباعة في المناطق المحتلة . بل يعتقد ان هنالك سياسة موضوعة في عدم تزويد مزارعي هذه المناطق باكثر من كمية محددة من الصيصان وذلك من اجل فتح الباب امام تصريف المنتجات الاسرائيلية . ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال مجلس الدواجن واتحاد منتجي صيصان التربية في اسرائيل .

ولقد قامت في الاونة الاخيرة محاولة لتفريخ الصيصان اللاحمة في مدينة الخليل ، ولكن حجم هذه المفرخة ومستواها الفني لا يسمح لها بمنافسة المفرخات الاسرائيلية بكفاءة موازية . ولعل الخطوة الاهم في هذا المجال هي توفير الدعم المالي والفني اللازم لاقامة مفرخة حديثة تكون تابعة لجمعية مربي الدواجن في رام الله . ولكن يحتمل ان يواجه مثل هذا المشروع مضايقات كثيرة وحادة من المؤسسات الاسرائيلية التي تشعر بان ذلك سيضر بمصالحها القائمة في المناطق المحتلة .

٧ر٢ صناعة الاعلاف

يستخدم مربو الدواجن في تغذية قطعانهم اعلافا جاهزة مصنوعة خصيصا لهذا الغرض . وقد اسس خلال فترة الاحتلال عشرة مصانع للاعلاف منها تسعة في الضفة الغربية وواحد في قطاع غزة . وتبلغ الطاقة الانتاجية الفعلية لهذه المصانع حوالي ٢٥٠٠ طن في الشهر ، وهو ما يعادل ثلث حاجة المزارعين . ام الباقي فانه يأتي من المصانع الاسرائيلية .

ولدى دراسة اسباب قلة حصة المصانع العربية من سوق العلف رغم ان طاقتها الانتاجية تمكنها من تلبية مجمل حاجة المزارعين ، فقد تبين ان ذلك يعود الى عدم قدرة غالبية هذه المصانع على منافسة المصانع الاسرائيلية من حيث مستوى النوعية والاسعار . لذلك فانها قد تضطر لانتاج اعلاف ارخص ولكن من نوعية اقل . كما ان المصانع العربية لا تقدر على تزويد وكلائها وزبائنها بتسهيلات بالدفع على غرار ما تفعله المصانع الاسرائيلية .

ان السبب الرئيسي الذي يعيق مصانع الاعلاف العربيه عن منافسة المصانع الاسرائيلية هو قلة مصادر التمويل بشروط معقولة . فلو توفر الدعم المالي الكافي لتمكنت هذه المصانع من تطوير الانتاج وزيادة طاقتها التخزينية بصورة كبيرة واستيراد المواد العلفية الخام من الخارج بكميات ضخمة وباسعار معقولة بدلا من شرائها من الاسواق الاسرائيلية باسعار اعلى . كذلك فان التمويل الكافي

على التخلي عن طريقة « التشويل » في تعبئة العلف ونقله وتخزينه ، سواء في المصنع او عند ين ، وهذا يساعد على تقليل الكلفة بنسبة ملموسة . لقد اثبتت التجربة العملية ان اقامة اتحاد الاعلاف هو خطوة كبيرة نحو تنظيم هذه الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية . ويعتقد الباحث ع يمكن من خلال هذا الاتحاد اتخاذ اجراءات عمليه كثيرة في هذا الاتجاه ، ولكن سوف يتعذر ذلك ما يمكن اعضاء هذا الاتحاد من اعطاء المصداقية الكافية له ، سواء امام الجهات المعنية بتمويله او مربي الدواجن في داخل المناطق المحتلة .

٧ر٣ مسالخ الدواجن

يتم تصريف دجاج اللحم في الوقت الحاضر عن طريق محلات بيع الدواجن حيث تعرض الطيور حية ثم يتم ذبحها وسلخها عند الشراء ، وذلك باستخدام آلات بدائية ذات كفاءة متدنية . هذه الطريقة سيئات هامة ، سواء من حيث انها تحرم المنتجين او تجار الدواجن التحكم في ظروف عرض عن طريق استخدام الثلاجات ، او بسبب ان محلات بيع الدواجن تشكل خطرا لا يستهان به على الصحة العامة .

وبالرغم من الميزات الواضحة لتسويق لحم الدواجن بالطرق الحديثة عن طريق استخدام سالخ الالية في الذبح وعرض اللحم للبيع في البرادات ، الا ان الباحث لا ينصح في الوقت الحاضر بانشاء مسلخ حديث لهذا الغرض ، سواء لان الجمهور العربي في المناطق المحتلة لا يتقبل لحم الدواجن محفوظ بالبرادات بحماس ، او لان خطوة كهذه قد تفسح مجالا اوسع لبيع لحوم الدواجن الاسرائيلية والاوروبية في الاسواق المحلية فيما اذا تعود المستهلكون العرب على شراء لحوم الدواجن الجاهزة والمبردة .

٧ر٤ الصناعات الاخرى

بالاضافة للقطاعات الصناعية الاساسية التي ذكرت سابقا ، يوجد هنالك عدد آخر من المجالات الصناعية التي تمتلك بعض الامكانيات التطويرية ومن اهم هذه القطاعات ما يلي : -

٧ر٤ر١ دباغة الجلود

تنتج المناطق المحتلة كميات كبيرة نسبيا من جلود الاغنام والماعز والابقار ، حيث تقدر الذبحيات المسجلة في المسلخ باكثر من ١٠٠ الف ذبيحة في السنة ، علما بان العدد الاجمالي للذبحيات قد يزيد عن ٢٠٠ الف ذبيحة . ويتم تجميع الجلود الناتجة بواسطة شبكة من الوسطاء والتجار الذين يقومون بتصريف هذه الجلود لمصانع الدباغة في الضفة الغربية واسرائيل .

يوجد في الضفة الغربية ثمانية معامل للدباغة تقع جميعها في مدينة الخليل ويمتلكها افراد عائلة واحدة توارث هذه الصنعة منذ عدة اجيال . ويلاحظ بان هذه المعامل هي ذات طاقة انتاجية قليلة نسبيا وذلك بسبب استخدامها لآلات ذات كفاءة قليلة . لذلك فان الجزء الاكبر من الجلود الخام يباع لمصانع الدباغة الاسرائيلية التي تستخدم وسائل انتاجية لا تقارن بما هو موجود في المدابغ العربية .

يعتقد الباحث ان هنالك مجالا لاقامة مصنع حديث للدباغة في المناطق المحتلة على ان يشارك تجار الجلود الكبار واصحاب مصانع الدباغة في الخليل . ولكن من المعلوم ان مثل هذا المصنع يتطلب مقادير كبيرة من رأس المال وخبرات فنية متقدمة هي في الغالب غير متوفرة في الوقت الحاضر . لذلك يقترح

كخطوة اولى في هذا الاتجاه القيام بدراسة شاملة للجدوى الاقتصادية والفنية لهذا المصنع قبل اتخاذ اى اجراء عملي من اجل تنفيذه .

٨ر٢ صناعة عبوات التعبئة

تحتاج المناطق المحتلة الى كميات ضخمة من الصناديق الخشبية المختلفة الاحجام من اجل تعبئة وشحن منتاجاتها الزراعية الرئيسية ، مثل الحمضيات والخضار والعنب والفواكه الاخرى . ويتم في الوقت الحاضر استخدام الصناديق الاسرائيلية لغرض تداول الانتاج في الاسواق المحلية . ويعتقد الباحث بانه لا توجد مشكلة هامة من هذه الناحية ، وبانه لا يوجد مجال لانشاء صناعة منافسة في المناطق المحتلة في الظروف الراهنة .

ام بالنسبة للصناديق المستخدمة في تعبئة المنتجات المصدرة الى الضفة الشرقية فانها تصنع في مناجر عربية متخصصة في كل من منطقة الخليل (حوالي ٣٥ منجرة) وقطاع غزة (٨ مناجر) ، ولا يعتقد الباحث ان هناك مجالا لتطويرات جذرية في هذا المجال ، ولكن تجب دراسة اية مشاريع يقدمها اصحاب هذه المناجر بهدف تحديث آلاتها وتقليل تكاليف الانتاج .

ان التطوير الاهم فيما يتعلق بعبوات التعبئة هو اقامة مصنع حديث لانتاج الصناديق الكرتونية من مختلف الانواع والاحجام . فقد ثبت بشكل قاطع ان الصناديق الخشبية تضر كثيرا بنوعية الانتاج ، خاصة بالنسبة للعنب والبرقوق والبندورة والتين والمشمش . ومن ناحية اخرى فان كلفة الصناديق الكرتونية هي اقل كثيرا من الصناديق الخشبية ، وهذه ميزة هامة جدا بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تشحن الى الضفة الشرقية وذلك بسبب ان السلطات الاسرائيلية لا تسمح باعادة ادخل الصناديق الفارغة الى الضفة الغربية .

يتضح من كل ذلك ان اقامة مصنع لانتاج الصناديق الكرتونية هو خطوة كبيرة نحو تطوير وسائل تعبئة المنتجات الزراعية وتقليل كلفتها في اسواق التصدير .

لذلك يقترح تقديم الدعم الكافي لمشروع كهذا وذلك على ضوء دراسة للجوانب الاقتصادية والفنية للمشروع المقترح . ومن العوامل المشجعة في هذا الاتجاه هو انه تم الحصول على موافقة السلطة على اقامة مصنع كهذا وذلك بعد انتظار طويل .

٨ر٣ مخازن التبريد

تلعب المستودعات المبردة دورا هاما في عملية التنمية الزراعية وذلك من خلال مساعدة المزارعين والتجار على تخزين فائض الانتاج في الموسم الى حين طرحه في الوقت المناسب . وبالطبع يفترض ان تكون العائدات الاضافية الناجمة عن الزيادة في اسعار المنتجات المخزونة عند طرحها للبيع هي اكبر من مجموع كلفة التخزين والكلفة المضافة لرأس المال المستثمر في البضاعة المخزونة .

يوجد في الضفة الغربية حاليا اربعة مخازن مبردة ، اثنان منها في نابلس واثنان في طولكرم . وتبلغ الطاقة التخزينية الاجمالية لهذه المستوعادت حوالي ٤٠٠٠ متر مكعب . وقد تبين بان ثلاثة من هذه المخازن يمتلكها تجار فواكه بالجملة وبان عملها يكاد ينحصر كليا في تخزين البضاعة التي يشترونها من اسرائيل والجولان مثل التفاح والاجاص والافوجادو والبطاطا .

من المرجح ان مخازن التبريد الحالية تحقق لاصحابها دخلا جيداً وذلك بالرغم من المشاكل العويصة التي تواجهها واهمها الارتفاع الفاحش في سعر الكهرباء . ولكن تبين من الناحية المقابلة ان فرص استخدام المستودعات المبردة من اجل تخزين المنتجات الزراعية للضفة الغربية او قطاع غزة هي ضعيفة جدا بالرغم من التوقعات النظرية المخالفة لذلك . ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها الارتفاع الفاحش في سعر الكهرباء ، ولكن تبين من الناحية المقابلة ان فرص استخدام المستودعات المبردة من اجل تخزين المنتجات الزراعية للضفة الغربية او قطاع غزة هي ضعيفة جدا بالرغم من التوقعات النظرية المخالفة لذلك . ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها توفر الانتاج الطازج خلال فترة طويلة نسبيا ، بحيث ان الارتفاع المرتقب في اسعار البضاعة المخزنة وخاصة بالنسبة للحمضيات والعنب ، نادرا ما يغطي الكلفة الباهظة لعملية التخزين . لكل ذلك لا يرى الباحث امكانية واقعية لاقامة مخازن مبردة في المناطق المحتلة في الوقت الحاضر الا ضمن الاطار الحالي القائم على خدمة تجار الجملة . وفي هذه الحالة فان مثل هؤلاء التجار هم قادرون على تمويل مشاريعهم من مصادرهم الذاتية ولا لزوم لتقديم الدعم المالي لهم .